

## خديجة غاميري

### أعتبر الإصلاحات الحالية برامج وشعارات

أضع الإصلاحات الجارية بين قوسين لأنني لا أعتبرها إصلاحات، فهي لم تسر في اتجاه يمكن الإقرار فيه بمساواة فعلية للنساء على المستوى السياسي، بما أن اللائحة الوطنية وضعت ليس كإرادة سياسية بل جاءت لتجيب على التقارير التي تقدمها الحكومة للهيئات التابعة للأمم المتحدة.

مهندسة الدولة في إدارة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية بالرباط. كاتبة عامة للإتحاد المغربي للشغل بالرباط – عضو مؤسسة لتنظيم المرأة العاملة بهذه النقابة. أول امرأة تمثل المأجورين عن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل في مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان) منذ سنة 2003. السن 55 سنة، متزوجة وأم لثلاثة أطفال. تقطن بمدينة الرباط.

### ماذا تعني لك كلمة إصلاح كمواطنة مغربية؟

يعني أن هناك تراجعاً لها انعكاسات سلبية على المواطنين بشكل عام، وعلى الطبقة العاملة بشكل خاص، وبالتالي يجب إصلاحها وتغييرها.

### ما هي الأشياء الأساسية التي تحدد نجاح أي مشروع إصلاحي؟

المقياس في النجاح أو الفشل هو مدى انعكاساته على المواطنين الذين تمت بلورة المشروع من أجلهم والذين يجب أن يستفيدوا منه، وبالنسبة لي، كنقابية، يمكن قياس هذه المسألة بمدى الاحتجاجات والاحتقانات من طرف الناس المعنيين بالإصلاح.

### إذا أردت تحديد أهم شيء يجب إصلاحه بشكل عاجل، فمن أي ميدان تبدئين؟

مجال التعليم ومجال الصحة.

### ومن أي هذين المجالين تبدئين أولاً؟

مجال التعليم، فأنا أعتقد أننا لا يمكن أن نتكلم عن بلد ديمقراطي أو بلد سار في طريق النمو أو وصل إلى مستوى معين من التقدم إذا لم يكن بالفعل هناك إصلاح جذري لمنظومة التعليم، لأن التعليم هو المجال الأساسي الذي يمكنه أن يزودنا بعنصر بشري قادر على الفعل في هذه التنمية.

### وما هو المنجز الذي تريدونه أن يتحقق أولاً في التعليم؟

التعليم يجب أن يكون حقاً للجميع. وعلى الحكومة أن تعمل على أساس ضمان هذا الحق للجميع بكل الآليات الممكنة، بما فيها إيجاد شغل أو مورد رزق للعائلات التي تضطر إلى حرمان أبنائها من متابعة دراستهم أو عدم إرسالهم للمدرسة، أصلاً بسبب غياب البنى التحتية كتوفير مدارس قريبة من المواطنين، خاصة في العالم القروي، أو بسبب الفقر الذي يضطرها لتشغيل أطفالها. ومسألة تشغيل الأطفال موضوع آخر يستدعي اهتماماً خاصاً.

## تم تغيير مدونة الأحوال الشخصية والمواريث بإصدار قانون الأسرة سنة 2004. ما رأيك في هذا القانون؟

ما هو جديد في مدونة الأسرة، هو خضوع مشروع القانون للنقاش والحسم في البرلمان على غرار مجموعة من القوانين الأخرى، وهذا يعني إزالة القدسية عنه. فهذه المسألة إيجابية لاعتبارين، أولهما نزع صفة "التابو" عن مدونة الأسرة حيث ستتاح دائما إمكانية تغييرها ومناقشتها، والثاني يخص المضمون، حيث تم رفع الوصاية عن المرأة ورفع سن الزواج ومجموعة من النصوص القانونية التي أقول أنها إيجابية. لكن هذه التغييرات الإيجابية تبقى غير كاملة. فمن جانب، نسجل نقصا كبيرا فيما يخص تفعيل بما أن المدونة في حد ذاتها، أي بمقتضياتها، لا تضمن العمل بنصوصها، حيث توجد فيها ثغرات تترك المجال مفتوحا لمجموعة من الجهات في التأويل وخاصة القضاء، الذي أسندت له صلاحية تقدير إمكانية تزويج القاصر مثلا. ومن جانب آخر، عدد من النصوص التي كنت ومجموعة من المناضلات والمناضلين في الحركة النسائية والحقوقية ندافع على تغييرها في مدونة الأحوال الشخصية، لا زالت موجودة في هذا القانون، كتعدد الزوجات والطلاق بالخلع واستمرار حق الطلاق بيد الزوج في الوقت الذي تضطر الزوجة للجوء لمسطرة طلب التطليق أو الشقاق. هذه أمور ما زالت تجعل صورة المرأة في المدونة تعكس دونيتها. إضافة إلى ذلك، المدونة لا تعترف بالعمل المنزلي الذي تقوم به المرأة لأنها لا تحتسبه، فرغم أنها تنص على الميثاق الذي يبرم بين الزوجين، أي ورقة رسمية تسجل فيها الممتلكات المشتركة، فهذا النص يبقى فارغا لأنه لا يعمل به، كما لا تضمن حقوق المرأة بعد الطلاق فيما يخص ما اكتسبته خلال فترة الزواج.

### أقر هذا القانون بمبدأ المساواة. ماذا تعني لك المساواة بين الجنسين داخل الأسرة؟

المساواة بين الجنسين داخل الأسرة تعني أولا أن كل القرارات التي تهم الأسرة يجب أن تتخذ بين الزوج والزوجة بشكل مشترك، سواء المتعلقة بتدبير الشأن المالي للأسرة أو بتدريس الأطفال. ولكن هذه المسألة يجب أن تسبقها استقلالية المرأة على المستوى المالي. وإلا، فهذه المساواة، رغم التنصيص عليها داخل المدونة أو غيرها، ستبقى حبرا على ورق. فيما يتعلق بنصوص أخرى كذلك التي تنظم تعدد الزوجات والطلاق مثلا، لا يمكننا أن نتكلم عن المساواة، فهذه الأخيرة ما زالت بعيدة المنال ويلزمها نضال قوي للحركة النسائية التي يجب أن تكون بدورها قوية وديمقراطية لتحقيقها.

### هل تشعرون بأي تغيير كامرأة في محيطك الأسري بعد إصدار هذا القانون؟

أنا شخصيا، وأكد كل المناضلات النسائيات الديمقراطيات لا يمكن أن يشعرن بأي تغيير لأن القانون لم يأت بشيء لهن كمناضلات لأنهن في نفس الوقت يناضلن داخل المجتمع بكل مكوناته سواء إطارات نقابية أو كل الهيئات الأخرى، ويناضلن كذلك داخل البيت لانتزاع بعض الحقوق. ما زالت هناك عقلية ذكورية سائدة في المجتمع وبالتالي محاربتها تعتبر من ضمن النضال اليومي.

فيما يخص حركة النساء السلايات، استجابة لمطلبهن اعترفت لهن الدولة مؤخرا بحقهن في الاستفادة من عمليات تفويت أراضي الجموع المقبلة على قدم المساواة مع الرجال. متى وكيف علمت بمشكلة النساء السلايات؟

مشكل النساء السلايات يحيلني للسؤال الذي طرحته سابقا حول المساواة. لو كرست مدونة الأسرة المساواة بالفعل، لن يطرح هذا المشكل أصلا لأن هؤلاء السلايون، سواء كانوا نساء أو رجالا، يسكنون في تلك الأراضي، وبالتالي، عند تفويتها لا يجب أن تحرم النساء من الاستفادة من هذه العمليات.

### ما رأيك في أبعاد هذه الحركة؟

هناك مجموعة من الحركات التي يمكنها أن تسير في نفس الاتجاه. أذكر على سبيل المثال حركة سكان "سي الطيبي" الموجودة بمدينة سلا، ومن بينهم نساء، والتي أعتقد أن عددهم وصل إلى 400 أسرة عانت من فقدان أراضيها التي انتزعت منها بشكل تعسفي بعد شرائها. فهذه الأسر تقوم، كل يوم خميس من الشهر، بوقفات احتجاجية باللافتات. وهناك أيضاً التنسيقية لمناهضة ارتفاع الأسعار والمطالبة بتحسين الخدمات، وهي مكونة من مجموعة من ممثلي الإطارات النقابية والسياسية والجمعوية وعدد من المواطنين الذين التحقوا بها، ونظمت الاحتجاجات التي تصاعدت مباشرة بعد الارتفاع المهول لأسعار الخدمات والمواد الأساسية، كما نظمت مجموعة من المعارك في الرباط حول سوء خدمات النقل الحضري، حيث عانى المواطنون من قلة الحافلات ومن نوع الخدمات المتوفرة. كانت هذه الحركة قوية.

يجدر كذلك ذكر المواطنين الذين احتجوا على ارتفاع فاتورة الماء والكهرباء وقاموا بوقفات في مجموعة من المناطق والمدن. وكذلك الأمر بالنسبة للمواطنين الذين احتجوا على تعامل الحكومة مع الأضرار التي عانوا منها بعد الفيضانات.

### هذا يعني أن هذه الحركات عفوية؟

هي حركات عفوية بالطبع لأنها رد فعل على واقع وأوضاع يعيشونها وبالتالي لم تبق إمكانية التحمل واردة، بل الاحتجاج في الشوارع أصبح هو الحل.

### بحكم تواجدك في النقابة حيث عايشت عن قرب هذه الحركات الاحتجاجية والمطلبية، ماذا عن فعل النساء ومشاركتهن فيها؟

لا أتمنى أن أنعت بالنسوية إذا قلت أن النساء متواجدات بشكل كبير في هذه الحركات، لأن الكل يفهم بأن النساء يعانين من هذه المشاكل بشكل أكبر وخاصة من الفقر. فبالنسبة لمشكل الماء والكهرباء، مع الأسف، هن اللواتي يتحملن أعباء المنزل. وكذلك الأمر بالنسبة للمواد الأساسية، فرغم أن المرأة حسب الإحصائيات تعتبر اقتصاديا بدون مكانة، ولكنها على مستوى الفعل تشارك إما بشكل مباشر كمأجورة وإما بشكل غير مباشر باللجوء لكل الإمكانيات بحثا عن مورد رزق للأسرة كالعامل في البيوت، الذي ما زال غير مقنن، وبالتالي لا يعترف به كمهنة. ومن جانب آخر، أصبحت عندنا نسبة مهمة من النساء المسؤولات عن الأسر إما لأن الزوج غير قادر على إعالة الأسرة وإما بسبب الهجرة أو لعدة أسباب. هذا بالنسبة للحركات الاحتجاجية غير المنظمة. وبالنسبة للحركات المنظمة مثلا داخل النقابة، المرأة تحتل دائما الصفوف الأمامية للوقفات الاحتجاجية، وخاصة في القطاعات التي تتواجد فيها بكثرة، والتي هي قطاعات هشة لكونها إما لا تطبق فيها القوانين الاجتماعية، وإما يتم تطبيق هذه الأخيرة باختلالات عديدة. كما قلت، هذه ليست مسألة نسوية ولكنه الواقع كما نعيشه ونراه بشكل يومي.

تم اتخاذ إجراءات لتحسين تمثيلية النساء في البرلمان باللائحة الوطنية سنة 2002، وفي المجالس الجماعية باللوائح الإضافية سنة 2009. هل هذه الإجراءات تجيب على انتظاراتك كمرأة؟

اضع إصلاحات بين قوسين لأنني لا أعتبرها إصلاحات، فهي لم تسر في اتجاه يمكن الإقرار فيه بمساواة فعلية للنساء على المستوى السياسي، بما أن اللائحة الوطنية وضعت ليس كإرادة سياسية لتجيب على التقارير التي تقدمها الحكومة للهيئات التابعة للأمم المتحدة. ومن جانب آخر، ولإرساء عمل سياسي حقيقي يستفيد منه النساء والرجال أيضا، يجب ديمقراطية الانتخابات عبر مدونة تتوفر فيها مجموعة من الآليات، يجب كذلك الإشراف على الانتخابات من طرف هيئة مستقلة وليس وزارة الداخلية. أعتقد أن هذه المسألة، أي واقع الانتخابات، أدت إلى نفور واسع وكبير وسط الشعب المغربي، وصناديق الاقتراع أظهرت عزوفا ومقاطعة واضحين لها.

يجب على الأحزاب بنفسها أن تتبنى مبدأ المساواة داخلها بشكل فعلي وليس فقط بشعارات. ذلك لأننا لا زلنا نشعر أن المرأة تشكل فقط صوتا انتخابيا، ولكن بمجرد ما تنتهي الانتخابات وتوزع المقاعد، فأوضاع المرأة تبقى على ما هي عليه. وفي مجال الإعلام، ما زالت صورة المرأة تعكس الفكرة السائدة حول دونيتها. أما البرامج التعليمية والكتب المدرسية، فنلاحظ إبقاء الصورة النمطية للمرأة التي تؤدي إلى إعادة إنتاج الواقع نفسه. وتطرح أيضا ضرورة إصلاح الصحة، وخاصة الصحة الإنجابية للمرأة، أو ما يرتبط بصحتها كامرأة، فمؤشرات الصحة الإنجابية والتعليم تصنف المغرب في درجة دنيا في سلم التنمية البشرية.

**تعتبرين أن هذه الشروط لصيقة بإمكانية إنجاح الإجراءات للرفع من تمثيلية النساء في الهيئات المنتخبة.**

هي لصيقة بوضع إصلاح حقيقي. الإصلاحات الحالية، أعتبرها فقط برامج وشعارات، والدليل أننا نسمع مثلا البرنامج الاستعجالي في مجال التعليم، نرى خططا بأرقام وبعدها خططا بألوان، المخطط الأخضر في الفلاحة والمخطط الأزرق في السياحة. ذلك يعني أن هذه خطط وشعارات وبرامج لا أمس، كنقابية ممثلة للمأجورين سواء في القطاع الخاص أو العمومي أو قطاع المستخدمين، لا أمس مدى انعكاساتها - إذا كان هناك انعكاس إيجابي- على الطبقة العاملة التي هي مكون أساسي لتحقيق التنمية. لكي تنجح الإصلاحات، يجب إشراك ممثلي الشعب في صياغة الخطط وفي برمجتها لأن ما يطرح من فوق لا ينجح أبدا.

**هل تقترحين أشياء أخرى في موضوع هذا الإصلاح، أي هذه الإجراءات لرفع تمثيلية النساء؟**

أعتقد أن الكوتا بنسبة 10% و 12% مهينة بالنسبة للمرأة التي تشكل 51% في المجتمع حسب الإحصائيات الرسمية. طبعاً، يجب أن تكون عندنا 50% في الهيئتين. ربما سيقال أن 10% هي بمثابة بداية، ولكنها بداية غير مشرفة. يجب البداية ب 30% أو 40%، أما أن نبدأ ب 10%، فهذه النسبة لا ترقى لطموحات الحركة النسائية في المجال السياسي.

**من خلال تجربتك في الغرفة الثانية بالبرلمان، ما هي انطباعاتك بشكل عام عن الجو الذي يسود خلال مناقشة الإصلاحات المتعلقة بأوضاع المرأة؟**

شاركت في مناقشة مدونة الأسرة ولم تؤخذ بعين الاعتبار الاقتراحات. كانت توجد في مجلس المستشارين ثلاث نساء في 2003 وأصبحن 6 سنة 2009 ضمن 275 مستشاراً، وهذه النسبة هزيلة. فلا وزن لهؤلاء النساء الست في المجلس. والمشكل في البرلمان لا يتعلق فقط بتمثيلية النساء، بل يهم الأحزاب، ونحن نعرف كيف وصلت إلى البرلمان بغرفتيه. وهم يدافعون عن مواقف الأحزاب التي لا تمثل الشعب

المغربي، وضمن هذا الجانب المسألة المتعلقة بالمرأة. ومن جانب آخر، فما زال تعامل الرجال البرلمانيين مع قضايا المرأة كما هو، فهم يظهرون فقط بعض التقدير ويتعجبون لكون المرأة أصبحت تعرف إلقاء الخطب وتناقش الحكومة. ولكن، وعلى العكس، عندما سنحت لي مناسبات لأتتبع الجلسات العامة للغرفة الأولى، لاحظت مستوى الجيد لبعض النساء المتواجدات في البرلمان، وخاصة اللواتي كن فاعلات ومناضلات في الحركة النسائية، حيث يظهر ذلك من خلال توجيه الأسئلة ومراقبة الحكومة، إضافة إلى مجموعة من الأمور تجعلك تشعر أن تلك المرأة ليست في البرلمان لأنها امرأة ولكن لأنها تستحق المسؤولية. وبالمناسبة، أعود للتساؤل عن أي برلمان نتكلم خاصة وأن الأمية، سواء الأبجدية أو القانونية أو الثقافية لا زالت سائدة فيه، وبالتالي لا يمكن أن يعتمد عليه الشعب في تمثيلته.

### **كيف تنظرين لتطور وضعية النساء المغربيات من حيث مشاركتهن الوظيفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعائلية؟**

تدبير المجال الأسري فرض على المرأة العمل وليس القانون. فمن الناحية الاقتصادية، خروج المرأة للعمل لم يأت عبر إرادة سياسية تسعى لتواجد المرأة في مجال الشغل ومساهمتها على المستوى الاقتصادي، ولكن تم بسبب حاجة البرجوازية ليد عاملة رخيصة، وحاجة المرأة لإعالة أسرته. وخروجها للعمل لم يصاحبه توفير البنى التحتية لتسهيل مهمتها، وخاصة أنه ما زال يفرض عليها تحمل أعباء المنزل وتربية الأطفال.

من جهة أخرى، بسبب عدم تعميم التعليم وضرب مجانيته، فالمستوى التعليمي الضعيف لأغلبية النساء جعلهن مصنفات في السلم الدنيا في الوظيفة العمومية، حيث الوضعية متردية من ناحية الأجر ومن حيث العلاقات المهنية مع الرؤساء، وحرمانهن من الترقى لمستويات أعلى. حتى الأطر النسائية لا يتمتعن بالمساواة مع الرجال في مجال توزيع المهام الإدارية. فإذا أخذنا كمثال قطاع الفلاحة، نجد أن أكثر من 10% من النساء أطر، ولكن أقل من 2% منهن مسؤولات إداريات. إذن نسجل الحيف ضد النساء في هذا المجال.

تتواجد أغلبية العاملات في القطاعات الهشة، مثل النسيج والألبسة الجاهزة، أو المعليات في مجال الزراعة الغذائية. تسجل في هذه القطاعات خروقات لكل التشريعات والقوانين الاجتماعية، بما فيها مدونة الشغل، رغم علاقتها، بسبب ما اعتبر أنه مرونة في مقتضيات هذه المدونة. أما بالنسبة للعاملات الزراعيات، فحدث ولا حرج، فهن يعانين من الظروف القاسية في العمل وانتشار التحرش الجنسي بشكل فادح ونقص وسائل النقل إلخ. فإذا وضعنا مشاركة النساء الاقتصادية والمقابل في ميزان، نجد أن الأولى ثقيلة مقابل أجر هزيل وبالتالي هناك توزيع غير عادل للثروات وضمنها الأجر.

في مجال آخر، ألاحظ تطورا ولو أنه سلحفاتي، وهو تواجد النساء في بعض المناصب كقاضيات ومقاولات مثلا، مع أنني أتمنى على المقولة كامرأة أن تشعر بمعاناة المرأة العاملة أو على الأقل تحاول أن تتفهمها وألا تخرق القانون.

### **ما هي المشاكل التي تواجهينها في مجال العمل كإنسان وكمواطنة؟**

في الحقيقة المشاكل التي أعاني منها كممثلة للمأجورين، هي الحيف الذي يتعرض له العمال والعاملات بشكل يومي والخروقات سواء في عدم احترام قانون الشغل أو في ضرب العمل النقابي. هنا أركز على

القطاعات التي تشتغل فيها النساء، فما أن يتم تأسيس مكتب نقابي حتى تجري محاولة لضربه بكل الأشكال.

أريد الإشارة إلى مسألة مهمة وهي كون النقابة لا زالت إلى يومنا تقوم بمهام وزارة التشغيل، وهي المطالبة بتطبيق القانون. النقابة عليها الالتفات إلى المطالبة بتحسين ظروف العمل إلى ما هو أحسن بكثير مما جاء به القانون، بإبرام اتفاقات جماعية مثلاً. هذه الأمور لم نحققها، وبالتالي معاناتي في العمل هي الصراع مع أرباب العمل لأن هذه الأخيرة لا تعترف بالقانون ولا يخيفها من يمثلوا الحكومة وهذا أيضاً إشكال.

## في البيت؟

عادي.

## وفي المجتمع؟

ما يمكن أن أقف عنده هو الاحتجاجات اليومية للمعطلين، وخاصة حاملي الشهادات العليا الذين يحتجون يومياً بالآلاف في شوارع المدينة. هذا ما أراه في الشارع ويحز في نفسي أن أرى هؤلاء المعطلين شباباً ضائعاً، بل أكثر من ذلك بلادنا لا تستفيد من كفاءاتهم. فعوض توفير مناصب شغل لهم في جميع المجالات ليساهموا في تطور بلادنا، يواجه هؤلاء المعطلون، الذين تكلفت أسرهم الغالي والنفيس لدراساتهم وحصولهم على الشهادات العليا، بالعصي، فهذه قمة العبث بالإنسان وبدوره في الحياة وفي تطور البلاد.

## تعاين من خلال معاشتك لهذه المشاكل في المجتمع، هل هذه المشكلات مختلفة بين الرجال والنساء؟

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجمعيات أخرى نظمت منذ مدة وقفة للتضامن مع الأستاذات اللواتي يخضن إضراباً عن الطعام وصل إلى 51 يوماً، وفي الأيام الأخيرة رفضن تناول حتى الماء والسكر، يعني أردن الموت، وذلك بسبب مشكل الانتقال لمقر عمل قريب من أزواجهن وأطفالهن، والحكومة رافضة نهائياً الحوار معهن. الأطفال والأزواج تواجدوا البارحة بالوقفة. هذه واحدة من معاناة النساء.

وفيما يخص الاختلاف في مشكلات الرجال والنساء، المجال الوحيد الذي ربما فيه مساواة بين الرجل والمرأة في المغرب هو الضرب بالعصي والاعتقال. المرأة تتعرض للضرب وتكون في مقدمة الاحتجاجات بما فيها احتجاجات المعطلين. وما هو إيجابي، هو أنها رغم الاعتقال ورغم القمع وتبعاته، حيث نجد نساء أجهضن من جراء ذلك، فهن متواجدات في الاحتجاجات بالشارع لأنهن متشبثات بحقهن في الشغل.

## ما هي تجربتك مع الجمعيات النسائية؟

كنت في إطار تنظيم المرأة العاملة التابع للاتحاد المغربي للشغل، ناضلت إلى جانب رفيقاتي في هذا الاتحاد داخل المجلس الوطني لتغيير مدونة الأحوال الشخصية والدفاع عن حقوق المرأة في التسعينات، والذي اعتبره تجربة رائعة وإن انتهت ليس كما نتمناها. ولكن، على الأقل، كانت تجربة إيجابية مكنت من جمع الإطارات النسائية حول ملف واحد، ومن الأكيد كان لها دور كبير في ما وصلت إليه تغييرات المدونة.

كنقابية، هناك مجالات عدة أشتغل فيها كالقطاع الخاص والوظيفة العمومية فيما هو متعلق بالنساء في مجال الشغل، ولكن داخل الإطارات النسائية تتاح لي فرص كثيرة لمناقشة المواضيع التي تهم المرأة بشكل شامل. ومشاركتي في 'الجمعية المغربية لحقوق الإنسان'، أتاحت لي أيضا فرصة لمناقشة قضايا حقوق الإنسان والربط فيما بينها، لأن حقوق العمال جزء لا يتجزأ من الحقوق الكونية والشمولية، وبالتالي أعتقد، بأن العمل في هذه الواجهات بأسرها مكمل لبعضه والقضية الأساس هي العمل من أجل التغيير في اتجاه إقرار مجتمع ديمقراطي تسود فيه العدالة الاجتماعية والمساواة سواء بين الجنسين أو بين مختلف مكونات المجتمع بغض النظر عن العقيدة أو السن أو المهنة.

### **هل هناك تأثير على شخصيتك؟**

أكيد لهذه الجمعيات والإطارات تأثير على شخصيتي لأنني لم أولد كما أنا عليه الآن. بالطبع كان عندي الحس النضالي منذ كنت تلميذة، و'الاتحاد الوطني لطلبة المغرب' هو المدرسة الكبيرة والقوية التي تربيته فيها إلى جانب مناضلات ومناضلين، وفيها ملكت آليات النضال من أجل التغيير.

### **بماذا تحلمين كامرأة حتى لو كان في نظرك صعب التحقق أو مستحيل حاليا؟**

حلمي هو أن أذهب للحى الصناعي وقت الغذاء ولا أجد نساء يتناولن غذاءهن في الشارع، ولا أجد نساء جالسات ينتظرن من يشغلن. حلمي أن تجد النساء عند خروجهن من المعمل وسيلة نقل تمكنهن من التنقل في ظروف إنسانية، وأرى البشاشة والسعادة في وجوههن، بعد قضاء ساعات من العمل، تكن مستعدات لقضاء باقي اليوم في أجواء جيدة داخل الأسرة وفي الشارع. أحلم أن تتمكن هؤلاء النساء من المشاركة في الحياة العامة سواء داخل النقابة أو الجمعيات أو الأحزاب، وتكون مشاركتهن فعلية ولا تقتصر فقط على المجال الاقتصادي. حلمي هو عندما أذهب للسوق أرى نساء ورجالا حاملين الغذاء وهم في حالة فرح بذهابهم بالأكل واللباس لأبنائهم. حلمي هو عندما أمر أمام مركز تجاري أرى النساء يتسوقون بدون مناسبة العيد وبدون حاجة لطلب قرض أو بيع أثاثهم لشراء كبش العيد. حلمي أن تكون هناك تظاهرات مكونات المجتمع المدني بدون الضرب بالعصي والاعتقال. حلمي هو تمكن الصحفيين والصحفيات من نشر ما يرونه في إطار حرية التعبير بدون تخوف من الاعتقال والمتابعات وبدون اعتقالات سياسية. هناك أحلام كثيرة، ولكن ليس من الصعب تحقيقها إذا كانت عندنا تمثيلية حقيقية تعكس إرادة الشعب. هذا يتطلب العديد من الأمور ومن ضمنها، بالأساس، تغيير الدستور الذي يقر بالديمقراطية وإقرار مساواة فعلية في جميع المجالات.

### **وبماذا تحلمين كمواطنة؟**

لا أحس بالفرق.